دور المرجعية الدينية العليا في ترسيخ مباديء النظام الدستوري في العراق

د.مالك عباس جيثوم

م.م.علي حمزة جبر

الجامعة الاسلامية فرع الديوانية

الملخص

المرجعية الدينية العليا هي مؤسسة من المؤسسات الاسلامية وهي خير من يمثل الامة في حمل همومها وايصال تطلعاتها ومن ثم العمل على تحقيقها، وفي ظل التحولات السياسية للدول فان للمرجعية الدينية رأيا فيها ، وبعد تغيير النظام السياسي الذي حصل في عام ٢٠٠٣ فقد اخذ دور المرجعية في المساهمة والتوجيه في بناء الدولة عن طريق الاهتمام في بعض المسائل المهمة التي يعتد عليها النظام السياسي، وقد تهيئت العوامل للاخذ بالرأي السديد للمرجعية، وتبعا لذلك ابتدأ دور المرجعية عن طريق وسائل متعددة منها الخطب الدينية لوكلاء المرجعية الدينية العليا وعبر الاستفتاءات الرسمية والوسائل الاخرى ليأخذ محلا متعددا من بداية تشكيل مجلس الحكم و الجمعية الوطنية وكذلك بناء المؤسسات الدستورية الاخرى ، أما على مستوى الوثائق الدستورية في كان للمرجعية الدينية اراء مختلفة حول قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية لسنة ٢٠٠٤ الملغي ، وكان الدور الابرز للمرجعية في دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ إذ سعت المرجعية الى تضمين الدستور اهم المباديء الاساسية منها جعل الاسلام الدين الرسمي للدولة وتضمين المباديء الراعية لحقوق الشعب العراقي بين نصوص الدستور .

المقدمة

تعد المرجعية الدينية العليا من المؤسسات المهمة والفاعلة في العالم الاسلامي والتي لم تقتصر وظيفتها على مسائل الدين والشريعة والاسلامية بل كان لها دورا مميزا ومحوريا في الشؤون العامة الهامة في الدولة، ولعل السبب الذي يدفع المرجعية الدينية الى ممارسة هذا الدور المحوري هو شمولية نظرتها للمسائل المختلفة ودقة التعامل معها حتى انتجت بذلك مخرجات مهمة، تمثلت في بناء القواعد الاساسية التي تقوم عليها الدولة.

وفي العراق وبعد تغيير النظام السياسي الذي حصل في عام ٢٠٠٣ اخذ دور المرجعية في المساهمة او المشاركة في بناء الدولة عن طريق الاهتمام في بعض المسائل المهمة ، وقد تهيئت العوامل للاخذ بالرأي السديد للمرجعية ، وتبعا لذلك ابتدأ دور المرجعية عن طريق وسائل متعددة منها الخطب الدينية لوكلاء المرجعية الدينية العليا وعبر الاستفتاءات الرسمية والوسائل الاخرى ليأخذ محلا متعددا من بداية تشكيل مجلس الحكم و الجمعية الوطنية وكذلك بناء المؤسسات الدستورية الاخرى ، أما على مستوى الوثائق الدستورية في كان للمرجعية الدينية اراءً مختلفة حول قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية لسنة ٢٠٠٤ الملغي ، وكان الدور الابرز للمرجعية في دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ إذ سعت المرجعية الى تضمين الدستور اهم المباديء الاساسية منها جعل الاسلام الدين الرسمي للدولة مع احترام بقية الديانات الاخرى والتأكيد على أهمية الشعائر الحسينية وتضمينها في الوثيقة الدستورية ، ثم انتقل ذلك الدور الى التاكيد على تكامل المؤسسات الدستورية الاساسية في الدولة ، سبقها في ذلك التأكيد على عدد من المباديء الدستورية الحديثة التي تم

تبنيها في وقت لاحق منها تبني نظام الاتحادي في الدولة وكذلك العمل على اشراك مختلف افراد الشعب بالشؤون العامة .

ولعل من من الامور المهمة التي دعى المرجعية الدينية العليا الى التدخل او المساهمة في ارساء مباديء النظام الدستوري في العراق ان هناك أكثر من سبب يدعو إلى تبني مباديء مهمة تضمنها الدستور النافذ من بينها تنوع وتعدد العوامل الجغرافية ، والتاريخية ، والاقتصادية، والبيئية ، والأمنية ، كذلك فان العراق قد تميز بالتنوع قوميا أو عرقيا أو لغويا أو ديانة أو ثقافة وقد ساهمت المرجعية الدينية العليا في الاحتفاظ لهذه الشخصيات بخصوصياتها وهويتها .

ومن هنا تظهر اهمية البحث في انها تبحث موضوعا مفصليا مهما في بناء الدولة العراقية ونظامه الدستوري والسياسي من الناحية النظرية اما الناحية العملية فيبحث المواضع التي ساهمت بها المرجعية الدينية العليا عبر الرجوع للبيانات الرسمية التي صدرت عنها .

ولبحث هذا الموضوع وضعت خطة تتماشى مع طبيعته وذلك عن طريق تقسيمه لمبحثين يخصص المبحث دور المرجعية الدينية في تشريع الدستور العراقي أما المبحث الثاني فيبحث فيه دور المرجعية الدينية في العملية الانتخابية وينتهي البحث بخاتمة تتضمن اهم النتائج والمقترحات .

المبحث الأول: دور المرجعية الدينية في تشريع الدستور العراقي

إن نجاح النظام النيابي في العراق، كنظام سياسي، قد افرز العديد من التغيرات والتطورات الراهنة، لاسيما في مسألة العلاقة بين الدين والدولة؛ فمن الناحية النظرية مثلت الديمقراطية النيابية تصورا إيجابيا لهذه العلاقة، تقوم على اساس الحرية السياسية، الذي يتيح للجميع المساهمة الفعالة في بناء السلطة، ذلك كله في مقابل التصور السلبي التقليدي للنظرية العلمانية القائمة على فكرة الفصل التام

بين الدين والدولة، إن طبيعة التكوين الاجتماعي الذي يتميز به الشعب العراقي، جعلته يخرج عن أغلب المعادلات السياسية التي عمد منظرو السياسة المعاصرة إلى وضعها، فعجز المنظومات الغربية من وضع أطر فلسفية تنظم العلاقة بين الدين والدولة، دفع هذه المنظومات إلى إصدار قرار (حتمي) يقر بهذا الفصل، اما في العراق فقد اختلف الوضع بسبب نجاح المرجعية الدينية من الـ(التدخل- واللا تدخل) في العملية السياسية، بطريقة ذكية وذات بعد إداري جديد، بعيدا عن المفهوم الوظيفي تم من خلاله طرح مفهوم العلاقة، بين الدين والدولة بثوبها وحلتها الجديدة(١).

وهنالك عدة أسباب حدت بالمرجعية الدينية الى الاهتمام بالأمور السياسية والعامة للبلاد، فالأحداث والتطورات التي ظهرت في العراق بعد الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣، جعلت المرجعية الدينية تنهض بالثقل السياسي في ضل اوضاع غامضة ومربكة على المجتمع العراقي من خلال التدخل المباشر وبطرق مختلفة منها التوجيه والإرشاد، وإصدار البيانات حول العمل السياسي وكذلك دعوة الجماهير ومساندتها في مطالبها السياسية والاجتماعية ومنها الدعوة إلى التهدئة وعدم الانجرار وراء الفتن الطائفية، وسنحاول بيان محاور هذا المبحث من خلال المطالب الاتية:

المطلب الأول: مبررات اهتمام المرجعية الدينية العليا بالأمور السياسية الضرورية

في الحقيقة توجد مبررات عديدة لاهتمام المرجعية الدينة العليا بالأوضاع السياسية، سنحاول ذكر البعض منها:

١- ان دور المرجعية لا يقتصر على شؤون المؤمنين الروحية والعبادية بل يشمل الشؤون الاجتماعية ايضا، فلها مقام ديني اجتماعي وليس مركز سياسي، لذلك فإن رسم السياسة العامة للبلد في نظر المرجعية الدينية ليس شأنا سياسيا فقط، بل هي

شأن اجتماعي ايضا والشأن الاجتماعي يدخل في دائرة اهتمامات المرجعية من خلال الاهتمام في الامن الاجتماعي العادل، والتي يعتقد أنها الهدف الأساس الذي يتحتم على العملية السياسية تحقيقه في أي مجتمع أو دولة ما.

٢ـ إن تصدي المرجعية الدينية للأوضاع السياسية المتدهورة في العراق، ناتج من حرصها الشديد على تحقيق العدل الاجتماعي وضرورة أن ينال كل العراقيين حقوقهم بالتساوي وفقا للقانون، وان لا يكون هنالك تمييز لشريحة معينة على حساب بقية شرائح المجتمع، لذلك ادركت المرجعية الدينية أهمية الدستور في هذا المجال لإحلال السلم والعدالة الاجتماعية لكافة مكونات الشعب العراقي وان لا يكون لفئة ما امتياز على بقية الفئات وهذا هو موقف ابوي تجاه شرائح المجتمع العراقي وليس موقفا سياسيا الزاميا.

٣ـ سعت المرجعية الدينية من خلال الشؤون السياسية الى ضرورة الاحتفاظ بالطابع الإسلامي للعراق، خاصة في الوقوف بوجه الإحلال والمد التكفيري، وخصوصا بعد تشكيل التنظيمات الارهابية وقيامها التنظيمات الإرهابية إلى المناطق المقدسة والأهلة بالسكان، وقتلها للمواطنين على أساس طائفي، وبسبب عدم وجود قوات عسكرية نظامية من الجيش والشرطة قادرة على وقف تقدم الإرهاب، أدركت المرجعية الدينية خطورة الوضع الأمني الحالي، ولابد من تشكيل الحومة العراقية وفق نظام سياسي ديمقراطي وفقا لدستور دائم.

٤ـ ومع أن السيد السيستاني يمثل الرمز الديني والروحي والفقهي والأخلاقي للمسلمين في العالم، إلا أن اهتمامه بالقضية العراقية وخصوصيتها، كان نابعا أساسا من حاجة هذا الشعب الماسة إليه تقف معه في هذا المنزلق الخطر، اي المنزلق الديمقراطي، وما يحتويه الكثير من أدوات استغلال وإيهام وتضليل الشعوب،

وتسييرها عبر خداع اعلامي وسياسي واقتصادي، يبعد عنها تضامنها الاجتماعي، ويفرغ محتواها كإطار مشكل ومكون لشكل الدولة، فكان دور السيد السيستاني هنا دور يمثل الرعاية الصحيحة للحفاظ على الخيار الديمقراطي الحقيقي للشعب العراقي، من خلال قطعه الطريق أمام الكثير من المساومات والخداع الذي أريد له أن يحكم العملية السياسية في العراق، بغلاف ديمقراطي مدني كذاب خادع(٢).

المطلب الثاني:آلية وضع الدستور العراقي

اهتمت المرجعية الدينية العليا بضرورة تأسيس نظام سياسي واجتماعي واقتصادي وثقافي في الدولة بعيدا عن حاكمية الفرد المطلقة، هذه الحاكمية التي كلفت العراق أكثر من ثلاثة عقود من الحروب والأزمات، وقتل وتعذيب واعتقال المواطنين فمرجعية السيد السيستاني(دام ضله) لا تريد عودة هذه الدكتاتورية تحت غطاء الديمقراطية، لذلك أكّدت المرجعية على أهمية كتابة الدستور بأيدي أبناء العراق، وليس عن طرق آليات توضع من قِبل المحتل وبعض رجالات السياسة من العراقيين، الذين لا تهمهم هموم ومطالب أبناء الشعب العراقي، إذ أكّدت المرجعية على هذا الأمر من خلال العديد من البيانات التي تؤكّد عدم وجود أيّ جهة مخولة لكتابة الدستور ما لم يتم انتخابها من أبناء الشعب، عن طريق آلية الانتخابات الديمقراطية(٣)، ونبين هذا المطلب على النحو الاتي:

الفرع الأول:الجمعية التأسيسية المنتخبة

ادركت المرجعية الدينية العليا منذ الايام الاولى للاحتلال، خطورة ان يكتب دستور للعراق لا يحقق المصالح العليا للشعب العراقي، ولا يعبر عن هويته التي ترتكز الى الدين الاسلامي والقيم الاجتماعية النبيلة، وكانت المرجعية تخشى أن تعمد سلطات الاحتلال الى كتابة دستور يراعي رؤاها ومصالحها، ولذلك قررت

المرجعية أن تدعو الى إجراء انتخابات عامة لاختيار ممثلي الشعب العراقي في مجلس تأسيسي لكتابة الدستور لتطمئن بذلك الى انه لن يتكرر في العراق ما حصل لبعض الدول المحتلة الاخرى التي كتب المحتلون دساتيرها(٤).

ففي جواب له على سؤال لوكالة الاسوشييتدبرس عن شكل حكومة ما بعد الاحتلال يقول السيد السيستاني "شكل نظام الحكم في العراق يحدده الشعب العراقي، والية ذلك ان تجري انتخابات عامة لكي يختار كل عراقي من يمثله في مجلس تأسيسي لكتابة الدستور، ثم يطرح الدستور الذي يقره هذا المجلس على الشعب للتصويت عليه(٥).

وكان مشروع سلطة الائتلاف المؤقتة المبدئية تتمثل في تشكيل مجلس مختار من ١٣٠ – ١٥٠ عراقيا يكتبون مسودة للدستور خلال مدة ثلاثة اشهر الإضفاء الشرعية على هذا الدستور يصار الى طرحه في استفتاء شكلي للمصادقة يطبق عادة على الشعوب التي تفتقر بحسب ظروفها الى تراث او وعي دستوري، وهو اسلوب غير شرعي وشكل من اشكال الاستعمار الحديث(٦)، ورفضت المرجعية الدينية الدستور الذي يكتب من قبل سلطات الاحتلال او من تعينها، ورأت ان هؤلاء لا يتمتعون بأية صلاحية في تعيين اعضاء المجلس التأسيسي لوضع الدستور(٧) وعلى الرغم من الضغوط التي مورست على المرجعية الدينية داخليا وخارجيا لتغيير رأيها لكنها أصرت على انها "لا ترى بديلا عن اجراء انتخابات عامة لاختيار اعضاء المجلس التأسيسي" ولم يستجب الجانب الامريكي لهذا الطلب في البداية وقرر طرح الدستور المؤقت من اجل تجاوز فتوى المرجعية العليا(٨).

الفرع الثاني: الاستفتاء الشعبي على مسودة الدستور

مثلما طالبت المرجعية بانتخابات عامة فورية، وأكدت أن على كل عراقي من رجال ونساء ان يصوت لممثليه الرسميين لتكوين الجمعية التأسيسية المختصة بكتابة الدستور، اكد كذلك على ضرورة إجراء استفتاء وطنيّ عام على مسودة الدستور الذي وضع من لدن هيأة عراقية مختصة، ويعد الكثيرون ان هذه الدعوة أسهمت في وضع الاساس الاول للنظام الديمقراطي (النيابي) الجديد القائم على اساس بناء دولة المؤسسات المستندة الى دستور دائم مقر من قبل الشعب، وكان واضحا ان السيد علي السيستاني يتحرك بإتقان وكفاءة علية ودقيقة، وهو امر حتمي، بسبب الظروف الصعبة التي واكبت الواقع العراقي ما بعد الاحتلال، وكانت المرجعية تؤمن بضرورة تمكين الشعب العراقي من ممارسة حقه في اختيار دستوره في استفتاء عام وبأشراف دولي، وضمان مشاركة اوسع فئات الشعب العراقي في هذا الاستفتاء(٩).

المبحث الثاني:دور المرجعية الدينية في العملية الانتخابية

مر العراق بتحول في النظام السياسي السائد في الدولة وتغيرت فلسفة الحكم وطريقة الوصول إليها مما استتبع ذلك التفكير في طريقة تنظيم نظام انتخابي عادل يساهم في بناء النظام الديمقراطي في الدولة عن طريق تناسبه مع الأوضاع السائدة مع الاستفادة من التجارب الانتخابية في العالم، وقد تدخلت المرجعية في النظام الانتخابي الذي تأسست بموجبه الانتخابات الأولى والتي تلتها، وسنبين هذا الدور في مطلبين يخصص المطلب الأول لدور المرجعية الدينية في التأكيد على ضمان شفافية الانتخابات .

المطلب الأول:دور المرجعية في الحث على المشاركة في الانتخابات

تمتلك المرجعية الدينية العليا في النجف الاشرف موضعا مهما في نفوس الشعب العراقي لما تحوزه من مقام سامٍ ورمزية دينية مهمة ولما تدخلت به في المواقف، وقد

سعى المشرع العراقي لتثبيت دور الافراد في المشاركة الفاعلة في الانتخابات إذ ذهب إلى أن (...يهدف هذا القانون إلى ما يأتي:

أولا- مشاركة الناخبين في اختيار ممثليهم في مجالس المحافظات والأقضية والنواحي. ثانيا- المساواة في المشاركة الانتخابية. ثالثا- ضمان حقوق الناخب والمرشح في المشاركة الانتخابية...)(١٠)، وعاد قانون مجلس النواب ليكرر النص ذاته إذ ذهب إلى أن (...يهدف هذا القانون إلى ما يأتي:

أولا – مشاركة الناخبين في اختيار ممثليهم في مجلس النواب العراقي.

ثانيا – المساواة في المشاركة الانتخابية.

ثالثا – ضمان حقوق الناخب والمرشح في المشاركة الانتخابية...)(١١).

وهذه المشاركة التي أشار لها المشرع العراقي لا تجد طريقا لتطبيقها منها دور المفوضية العليا للانتخابات عن طريق الجانب العلمي وافهام الناخب بأن بناء الدولة يعتمد على تلك المشاركة، وقد تعجز المفوضية وبجنبها الاعلام عن تحقيق هذه المهمة فيأتي دور المرجعية الدينية العليا لممارسة هذا الدور الهام عن طريق البيانات الرسمية الصادرة عن مكتب المرجعية أو عن طريق خطبة الجمعة الرسمية، وقد عبرت المرجعية الدينية عن ضرورة المشاركة الفاعلة في الانتخابات ، فقد عت في أحد البيانات إلى (...٢- ان المشاركة في هذه الانتخابات حق لكل مواطن تتوفر فيه الشروط القانونية، وليس هناك ما يُلزمه بممارسة هذا الحق الا ما يقتنع هو به من مقتضيات المصلحة العليا لشعبه وبلده، نعم ينبغي ان يلتفت الى ان تخليه عن ممارسة حقه الانتخابي يمنح فرصة اضافية للآخرين في فوز منتخبيهم بالمقاعد

البرلمانية وقد يكونون بعيدين جدا عن تطلعاته لأهله ووطنه، ولكن في النهاية يبقى قرار المشاركة او عدمها متروكا له وحده وهو مسؤول عنه على كل تقدير، فينبغي أن يتخذه عن وعي تام وحرصٍ بالغ على مصالح البلد ومستقبل ابنائه...)(١٢).

كما أكدت في موضع آخر إلى أن (...إنّ هذه الانتخابات لا تقلّ أهمية عن سابقتها، وعلى المواطنين _ رجالا ونساءا _ أن يشاركوا فيها مشاركة واسعة، ليضمنوا حضورا كبيرا وقويا للذين يؤتمنون على ثوابتهم و يحرصون على مصالحهم العليا في مجلس النواب القادم، ولهذا الغرض لا بدّ أيضا من التجنّب عن تشتيت الأصوات و تعريضها للضياع....)(١٣)، كما دعت المرجعية الدينية إلى انه تدعو (...جميع العراقيين الى المشاركة الفاعلة في الانتخابات فان التهاون في ذلك قد يجر البلاد الى الدكتاتورية والطغيان اللذين عانت منهما البلاد الويلات ...)(١٤) .

نستنتج من البيانين السابقين ما يأتي :

١ـ الحث على المشاركة الفاعلة في الانتخابات والتأكيد على أن التهاون في هذه المسألة سيرجع العراق الى عهودا من الاستبداد والديكتاتورية وهذا ما لايمكن اللارتضاء به او الركون اليه لذا توجب على على كافة الافراد القادرين على ممارسة الانتخاب الادلاء باصواتهم .

٢ـ تحول خطاب المرجعية للنظرة الى المشاركة في الانتخابات اذا ابتدأت بعد تغيير النظام السياسي من التأكيد على أن المشاركة في الانتخابات هي الزامية على العراقيين وتأكد هذا المعنى في إحدى بياناتها عندما نصت على أن (...وعلى المواطنين _ رجالا ونساءا _ أن يشاركوا فيها مشاركة واسعة...)، ولا شك بأن هذا النص يفيد الالزام ، لكن المرجعية الدينية عادت وأكدت بان (...المشاركة في هذه

الانتخابات حق لكل مواطن تتوفر فيه الشروط القانونية، وليس هناك ما يلزمه بممارسة هذا الحق الا ما يقتنع هو به من مقتضيات المصلحة العليا لشعبه وبلده..)، وباعتقادنا أن هذا تحول اقتضته الضرورة ففي بداية التغيير السياسي بعد عام ٢٠٠٣ اقتضت الحالة الزام الناس على الانتخابات حتى يؤمن الافراد بالنظام السياسي وبمبادئه الجديدة ومن ثم فان تحشيد طبقات المجتمع سينشيء نظاما مكتسبا لمشروعية شعبية حقيقية تفرزها قناعة الافراد عن طريق الاصوات الانتخابية .

٣- ايمان المرجعية الدينية بأن السيادة للشعب وهذا التوجه يمثل أعلى درجات الديمقراطية من بين متطلبات وشروط النظام السياسي الذي يلبي تطلعات وطموحاتهم .

المطلب الثاني:دور المرجعية الدينية في التأكيد على ضمان شفافية الانتخابات

أكدت المرجعية الدينية العليا على المباديء الانتخابية التي تضمن حق الناخب في اختيار ممثليه كما أكدت أنها تقف على مسافة واحدة من جميع المرشحين ،فقد أكدت في احد بياناتها أنه و (مع اقتراب موعد الانتخابات النيابية يسأل الكثير من المواطنين الكرام عن موقف المرجعية الدينية العليا من هذا الحدث السياسي المهم، وبهذا الصدد ينبغي بيان أمور ثلاثة :

١ -لقد سعت المرجعية الدينية منذ سقوط النظام الاستبدادي السابق في ان يحلّ مكانه نظامٌ يعتمد التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة عبر الرجوع الى صناديق الاقتراع، في انتخابات دورية حرّة ونزيهة، وذلك ايمانا منها بانه لا بديل عن سلوك هذا المسار في حكم البلد إن اريد له مستقبل ينعم فيه الشعب بالحرية

والكرامة ويحظى بالتقدم والازدهار، ويحافظ فيه على قيمه الاصيلة ومصالحه العليا .

ومن هنا أصرّت المرجعية الدينية على سلطة الاحتلال ومنظمة الامم المتحدة بالإسراع في اجراء الانتخابات العامة لإتاحة الفرصة امام العراقيين لتقرير مستقبلهم بأنفسهم، من خلال اختيار ممثليهم المخوّلين بكتابة الدستور الدائم وتعيين اعضاء الحكومة العراقية .

واليوم وبعد مرور خمسة عشر عاما على ذلك التاريخ لا تزال المرجعية الدينية عند رأيها من ان سلوك هذا المسار يُشكّل ـ من حيث المبدأ ـ الخيار الصحيح والمناسب لحاضر البلد ومستقبله، وانه لا بد من تفادي الوقوع في مهالك الحكم الفردي والنظام الاستبدادي تحت أي ذريعة او عنوان .

ولكن من الواضح ان المسار الانتخابي لا يؤدي الى نتائج مرضية الا مع توفر عدة شروط، منها: أن يكون القانون الانتخابي عادلا يرعى حرمة اصوات الناخبين ولا يسمح بالالتفاف عليها. ومنها: أن تتنافس القوائم الانتخابية على برامج اقتصادية وتعليمية وخدمية قابلة للتنفيذ بعيدا عن الشخصنة والشحن القومي او الطائفي والمزايدات الاعلامية. ومنها: أن يُمنع التدخل الخارجي في أمر الانتخابات سواء بالدعم المالي أو غيره، وتُشدّد العقوبة على ذلك. ومنها: وعي الناخبين لقيمة اصواتهم ودورها المهم في رسم مستقبل البلد فلا يمنحونها لأناس غير مؤهلين ازاء ثمن بخس ولا اتباعا للأهواء والعواطف او رعاية للمصالح الشخصية او النزعات القبلية او نحوها .

ومن المؤكد ان الاخفاقات التي رافقت التجارب الانتخابية الماضية ـ من سوء استغلال السلطة من قبل كثيرٍ ممن انتخبوا او تسنموا المناصب العليا في الحكومة، ومساهمتهم في نشر الفساد وتضييع المال العام بصورة غير مسبوقة، وتمييز أنفسهم برواتب ومخصصات كبيرة، وفشلهم في اداء واجباتهم في خدمة الشعب وتوفير الحياة الكريمة لأبنائه – لم تكن الا نتيجة طبيعية لعدم تطبيق العديد من الشروط اللازمة ـ ولو بدرجات متفاوتة ـ عند اجراء تلك الانتخابات، وهو ما يلاحظ ـ بصورة او بأخرى ـ في الانتخابات الحالية أيضا، ولكن يبقى الامل قائما بإمكانية تصحيح مسار الحكم وإصلاح مؤسسات الدولة من خلال تضافر جهود الغيارى من ابناء هذا البلد واستخدام سائر الاساليب القانونية المتاحة لذلك .

٣ –ان المرجعية الدينية العليا تؤكد وقوفها على مسافة واحدة من جميع المرشحين ومن كافة القوائم الانتخابية، بمعنى أنها لا تساند أيّ شخص أو جهة أو قائمة على الاطلاق، فالأمر كله متروك لقناعة الناخبين وما تستقر عليه آراؤهم بعد الفحص والتمحيص، ومن الضروري عدم السماح لأي شخص او جهة باستغلال عنوان المرجعية الدينية أو أيّ عنوان آخر يحظى بمكانة خاصة في نفوس العراقيين للحصول على مكاسب انتخابية، فالعبرة كل العبرة بالكفاءة والنزاهة، والالتزام بالقيم والمبادئ، والابتعاد عن الاجندات الاجنبية، واحترام سلطة القانون، والاستعداد للتضحية في سبيل انقاذ الوطن وخدمة المواطنين، والقدرة على تنفيذ برنامج واقعي لحلّ الأزمات والمشاكل المتفاقمة منذ سنوات طوال .

والطريق الى التأكد من ذلك هو الاطلاع على المسيرة العملية للمرشحين ورؤساء قوائمهم ـ ولا سيما من كان منهم في مواقع المسؤولية في الدورات السابقة ـ لتفادي الوقوع في شِباك المخادعين من الفاشلين والفاسدين، من المجرّبين أو غيرهم ....)[١٥] .

كما أكدت في بيان آخر بأن (... ١ـ الانتخابات النيابية تحظى بأهمية كبرى ولا سيما في هذه الظروف العصيبة التي يمر بها العراق العزيز، وهي المدخل الوحيد لتحقيق ما يطمح اليه الجميع من تحسين أداء السلطتين التشريعية (مجلس النواب) والتنفيذية (الحكومة) . ... ٢ـ ان المرجعية الدينية العليا في الوقت الذي تؤكد على عدم تبنيها لأية جهة مشاركة في الانتخابات فانها تشدد على ضرورة ان يختار الناخب من القوائم المشاركة ما هي أفضلها وأحرصها على مصالح العراق في حاضره ومستقبله واقدرها على تحقيق ما يطمح اليه شعبه الكريم من الاستقرار والتقدم ، ويختار أيضا من المرشحين في القائمة من يتصف بالكفاءة والأمانة والالتزام بثوابت الشعب العراقي وقيمه الاصيلة...)[١٦]، نستنتج مما سبق الاتي :

١ـ مساهمة المرجعية الى جانب النص التشريعي المنظم للانتخابات من التاكيد على المعايير الواجب اتباعها في الانتخابات وهذا ماساهم بدوره في وجود مشاركة واسعة في الانتخابات النيابية والمحلية بعد عام ٢٠٠٣ .

٢ـ ان بيانات المرجعية السالفة الذكر يمكن عدها وثائق تاريخية توثق حقبة مهمة من حقب التاريخ السياسي للعراق المعاصر توضح وبدون شك الدور الكبير الذي قامت به المرجعية بعد حدوث فراغ في النظام السياسي بعد العام ٢٠٠٣ ولان الارضية كانت مهيئة لاحداث الفوضى فقد كانت المرجعية فاعلة في مسألة توجيه نظر المشرع والماسك بزمام القرار السياسي وذلك من تبني المباديء الانتخابية اللازم اتباعها قبل القيام بمهمة الانتخابات .

الخاتمة

انتهينا من هذا البحث وذلك بالتعرف على ابرز مالمحطات التي ساهمت المرجعية الدينية العليا في النجف الاشرف في بناء النظام الدستوري في العراق، وعند حدوث الفراغ الذي شهدته الدولة فقد أدت على وجوب الذين يمتلكون الكفاءة والمؤهلات العلمية والقيادية التي تؤهلهم لادارة الدولة والقيام بؤونها من أن يتصدّوا لإدارة البلاد، إذ تم التأكيد على مسألة استقلال القرار العراقي وعدم خضوعه لغير الدول إذ بدأ العمل فعليا من أجل إعادة بناء الدولة والعمل على ايجاد وضع أمني مستقر.

وقد ساهمت المرجعية الدينية العليا بارساء معالم النظام الديمقراطي والعمل على عودة الدكتاتورية وقد إبتدأ الاهتمام بذلك عن طريق كتابة الدستور عن طريق العراقيين أنفسهم لا إذ يساهم بتحقيق تطلعات ومطالب أبناء الشعب العراقي، وذلك من خلال البيانات والخطب الرسمية لمنابر الجمعة التي تمثل المرجعية.

ولم يقف الامر عند حد كتابة الدستور بل استمر للمساهمة في ارساء معالم نظام انتخابي حر وشفاف والذي يعد أهم قواعد النظام الديمقراطي إذ تمخض عن انبثاق المفوضية العليا المستقلة للانتخابات واصدار قانون منصف ينظم العملية الانتخابية ، وبالمحصلة فان دور المرجعية الدينية العليا في ارساء النظام الديمقراطي هو عامل ايجابي ويسجل تاريخيا للمؤسسة الدينية انها ساهمت في بناء الدولة.

الهوامش:

---

(١) حمد جاسم محمد، تنامي دور المرجعية الدينية في الشؤون السياسية في العراق... الأسباب والنتائج، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، مقال متاح على الموقع الالكتروني الاتي: https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/٣٣١٨

(٢) مهدي أبو النواعير، دور السيد السيستاني في ترسيخ أسس التعايش السلمي في العراق، متاح على الموقع الالكتروني الاتي: www.iraq.shafaqna.com

(٣) حامد الخفاف، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية، الطبعة الاولى، دار المؤرخ العربي، بيروت-لبنان، ٢٠٠٩، ص٣٢٥.

٤() راجي نصير، المرجعية الدينية في النجف الاشرف واثرها في الرأي العام العراقي بعد عام ٢٠٠٣، العتبه العباسية المقدسة، ٢٠١٨، ص٥٥

(٥) حامد الخفاف، مصدر سابق، ص٢٢.

٦() حصل هذا الامر في استفتاء ولسن في العراق عام ١٩١٨.

(٧) حسين علي الفاضلي، الامام السيستاني امه في رجل، ط١، مؤسسة البلاغ للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ٢٠٠٨، ص١٩٨.

(٨) راجي نصير، مصدر سابق، ص١٥٨

(٩) راجي نصير، مصدر سابق، ص١٥٦.

١٠) المادة (٣) من قانون انتخاب مجالس المحافظات والاقضية والنواحي رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٨ .

١١) ينظر المادة (٢) من قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٣ .

١٢) بيان مكتب السيد السيستاني الرسمي الصادر بتاريخ ١٧ شعبان ١٤٣٩ هـ ٢٠١٨/٥/٤ م https://www.sistani.org/arabic/statement/٢٦٠٢٥/ .

١٣) https://www.sistani.org/arabic/archive/٢٨٨/ ذق ١٤٢٦هـ
مكتب السيد السيستاني (دام ظله)
النجف الأشرف .

١٤) بيان مكتب سماحة السيد محمد سعيد الحكيم والصادر بتاريخ ٢٧/محرم الحرام/١٤٣٠ .

[١٥] https://www.sistani.org/arabic/statement/٢٦٠٢٥، موقع مكتب السيد السيستاني الرسمي.

[١٦] بيان مكتب سماحة السيد السيستاني الصادر بتاريخ ٢. ربيع الأول ١٤٣١ https://www.sistani.org/arabic/statement/١٥١١.

المصادر

أولا:الكتب

١-حامد الخفاف، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية، الطبعة الاولى، دار المؤرخ العربي، بيروت-لبنان، ٢٠٠٩ .

٢-حسين علي الفاضلي، الامام السيستاني امه في رجل، ط١، مؤسسة البلاغ للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ٢٠٠٨

٣-راجي نصير، المرجعية الدينية في النجف الاشرف واثرها في الرأي العام العراقي بعد عام ٢٠٠٣، العتبه العباسية المقدسة، ٢٠١٨ .

ثانيا:البحوث والمقالات

١-حمد جاسم محمد، تنامي دور المرجعية الدينية في الشؤون السياسية في العراق... الأسباب والنتائج، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، مقال متاح على الموقع الالكتروني الاتي:

https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/٣٣١٨

٢-مهدي أبو النواعير، دور السيد السيستاني في ترسيخ أسس التعايش السلمي في العراق، متاح على الموقع الالكتروني الاتي: www.iraq.shafaqna.com .

ثالثا:التشريعات

أ-الدساتير

١ـدستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥

بـالتشريعات العادية

١ـقانون انتخاب مجالس المحافظات والاقضية والنواحي رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٨ .

٢ـ قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٣ .

ثالثا:البيانات المنشورة على المواقع الرسمية

١ـبيان مكتب السيد السيستاني الرسمي الصادر بتاريخ ١٧ شعبان ١٤٣٩ هـ

٤/٥/٢٠١٨ م https://www.sistani.org/arabic/statement/٢٦٠٢٥/ .

٢ـ https://www.sistani.org/arabic/archive/٢٨٨/ ذق ١٤٢٦هـ

مكتب السيد السيستاني (دام ظله) النجف الأشرف .

٣ـبيان مكتب سماحة السيد محمد سعيد الحكيم والصادر بتاريخ ٢٧/محرم الحرام/١٤٣٠ .

٤ـ مكتب سماحة السيد السيستاني الصادر بتاريخ ٢. ربيع الأول ١٤٣١

https://www.sistani.org/arabic/statement/١٥١١/.

Summary

The supreme religious authority is one of the most important institutions in the Muslim world. Its role is not limited to matters of religion, law, and Islam. It has a distinctive and pivotal role in important public affairs in the country. To deal with them even produced important outputs, which was to build the basic rules on which the state.

In Iraq, after the change in the political system that took place in ٢٠٠٣, the role of reference in contributing or participating in building the state has been taken care of in some important issues. The factors have been prepared to take the opinion of the reference authority. Accordingly, the role of reference has begun through various means, The Supreme Religious Authority and through official referenda and other means to take multiple premises from the beginning of the formation of the Governing Council and the National Assembly as well as the construction of other constitutional institutions. On the level of constitutional documents in the religious reference has different views on the law of State Administration of the deportee And the most prominent role of the reference in the Constitution of the Republic of Iraq for ٢٠٠٥ as the reference sought to include in the Constitution the most important principles, including making Islam the official religion of the state while respecting the rest of other religions and emphasize the importance of the rituals of Husseinism and included in the constitutional document, Emphasizing the integration of the basic constitutional institutions in the state, preceded by the emphasis on a number of modern constitutional principles, which were adopted at a later date, including the adoption of the federal system in the state as well as work to involve various people in public affairs.